

السياسات البيئية للدول ودورها في التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي *Environmental policies of countries and their role in international cooperation to combat climate change*

د. محمد عزيز عباس الجبوري *

كلية العلوم السياسية جامعة

تكريت (العراق)

ma230015ppo@st.tu.edu.iq

تاريخ النشر: 2025/06/15

تاريخ القبول: 2025/05/05

تاريخ الاستلام: 2025/04/30

ملخص:

تناولت هذه الدراسة دور السياسات البيئية لثلاث دول رئيسة: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، والهند، في التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي، واستخدمت الدراسة مناهج تاريخية ووصفية وتحليلية لتقييم السياسات البيئية وتحليل أثرها في الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية، وتوصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة، رغم ريادتها الاقتصادية والسياسية، ما زالت بحاجة إلى تعزيز التزامها البيئي، بينما بدأت الصين، أكبر مصدر لانبعاثات الكربون، في اتخاذ خطوات جدية نحو الطاقة المتجددة، أما الهند، رغم موقعها كثالث أكبر ملوث في العالم، فقد تبنت سياسات تدريجية نحو التحول الطاقى وأدت دوراً نشطاً في المؤتمرات الدولية المعنية بالمناخ.

الكلمات المفتاحية: السياسات البيئية؛ التغير المناخي؛ التعاون الدولي؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ الصين؛ الهند.

* المؤلف المرسل: محمد عزيز عباس الجبوري

Abstract:

This study covered the role of environmental policies in three major countries: the United States, China, and India, in international cooperation to combat climate change. The study uses historical, descriptive, and analytical approaches to evaluate environmental policies and analyze their impact on international efforts to combat climate change. The study concludes that the United States, despite its economic and political leadership, still needs to strengthen its environmental commitment. China, the largest source of carbon emissions, has begun to take serious steps towards renewable energy. India, despite its position as the third largest polluter in the world, has adopted gradual policies towards energy transition and has played an active role in international climate conferences.

Keywords: *Environmental Policies; Climate Change; International Cooperation; United States; China; India.*

مقدمة:

تعد السياسات البيئية احدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لمواجهة التهديدات البيئية العالمية، وفي مقدمتها التغير المناخي، حيث ان مع تزايد المخاطر المرتبطة بتغيرات المناخ، أصبح من الضروري أن تتعاون الدول بشكل أكثر فاعلية للحد من تداعيات هذه الظاهرة، ومن خلال تطوير سياسات بيئية مبتكرة، يمكن للدول أن تسهم في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وحماية الموارد الطبيعية، وتحقيق تنمية مستدامة، ويأتي اختيار الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند كنماذج للدراسة نظراً لكونها من أكبر الدول المسببة لانبعاثات الغازات الدفيئة، كما تمثل هذه الدول محاور رئيسة في معادلة التغير المناخي، سواء من حيث حجم الانبعاثات او الدور الذي تؤديه في المفاوضات والاتفاقيات الدولية الرامية الى مواجهة التغير المناخي العالمي.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على دور الدول الكبرى الأكثر إصداراً للانبعاثات في تشكيل مستقبل العمل المناخي العالمي. كما تسهم في فهم مدى تأثير السياسات البيئية الوطنية على مخرجات التعاون الدولي.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مدى فاعلية السياسات البيئية الوطنية في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي، خاصة في ظل التفاوت الكبير في التزامات الدول الصناعية الكبرى. وتطرح الدراسة تساؤلاً مركزياً: إلى أي مدى تسهم السياسات البيئية في الولايات المتحدة والصين والهند في دعم الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية؟

فرضية الدراسة: تقوم هذه الدراسة على افتراض مفاده أن تبني الدول لسياسات بيئية فعّالة ومتسقة يسهم بشكل كبير في تعزيز قدرتها على التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي وتحقيق نتائج ملموسة في إطار الاتفاقيات الدولية والمبادرات المشتركة.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على منهجية متعددة، تشمل المنهج التاريخي لتتبع تطور السياسات البيئية في الدول محل الدراسة، المنهج الوصفي لرصد وتوصيف هذه السياسات ومواقف الدول في المؤتمرات الدولية، والمنهج التحليلي لتحليل مدى تأثير تلك السياسات على التعاون الدولي في مجال المناخ.

هيكلية الدراسة:

تقسم هذه الدراسة على ثلاث محاور، يتناول المحور الاول السياسة البيئية للولايات المتحدة الأمريكية ودورها في التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي، اما المحور الثاني فيتناول

السياسة البيئية الصينية ودورها في التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي، والمحور الثالث يتناول السياسة البيئية الهندية ودورها في التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي.

1. السياسة البيئية الامريكية ودورها في التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي:

تؤدي السياسة البيئية الأمريكية دوراً مهماً في التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي من خلال الالتزام باتفاقيات بيئية عالمية وتطوير مبادرات للحد من الانبعاثات الكربونية، ولتوضيح ذلك سنتطرق الى طبيعة السياسة البيئية الامريكية وجهودها الدولية في مواجهة التغير المناخي.

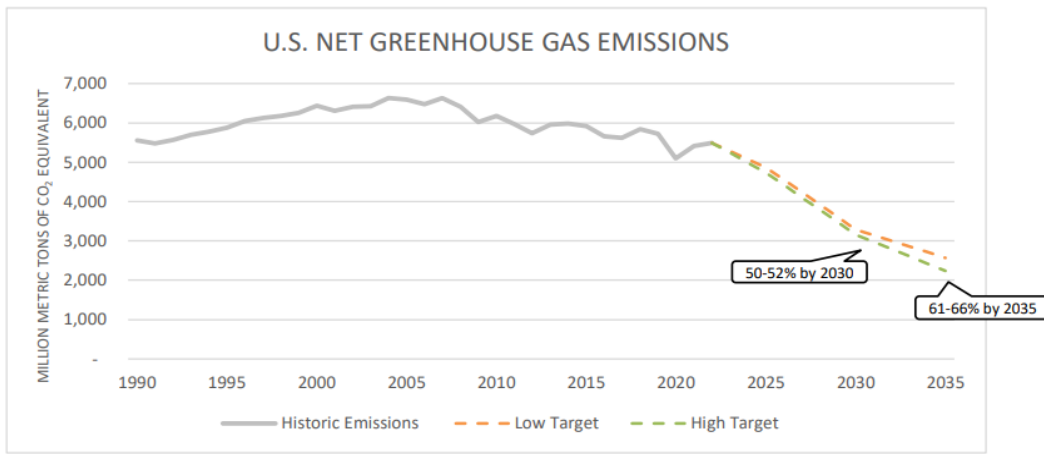
1.1. طبيعة السياسة البيئية الامريكية:

يعتمد الإطار التنظيمي البيئي في الولايات المتحدة على نظام ثلاثي يتكون من الكونغرس، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، يقوم الكونغرس، المكون من مجلسي الشيوخ والنواب، بإقرار القوانين البيئية وتحديد الأهداف العامة، كما يؤثر بشكل مباشر على السلطة التنفيذية عبر ضوابط مختلفة، وتتولى السلطة التنفيذية، ممثلة في وكالة حماية البيئة (EPA) وإدارات أخرى، تنفيذ السياسات البيئية أما السلطة القضائية، فتقوم بتفسير القوانين عبر المحاكم، بما في ذلك المحكمة العليا التي تحدد ما يمكن أن تفعله الوكالات، كما يتسم النظام بتجزئة الكفاءات، حيث تضم لجان الكونغرس عشر لجان تعنى بالقضايا البيئية، وتم إرساء العديد من القوانين البيئية عبر السنين، مثل قانون مكافحة تلوث المياه (1948) وقانون الهواء النظيف (1963)، مما ساهم في تشكيل السياسات البيئية الحالية⁽¹⁾، فضلاً عما تقدم، فإن الاهتمام البيئي في الولايات المتحدة جاء مع نشر عالمة الأحياء راشيل كارسون كتابها "الربيع الصامت" عام 1962، تناول الكتاب المخاطر الناجمة عن استخدام مادة الدي دي تي لمكافحة الناموس، والتي تهدد الصحة البشرية، حيث أدى تأثير الكتاب إلى تقديم 63 قانوناً للحد من استخدام المبيدات الحشرية والرش العشوائي، كما ساهمت حادثة التسرب النفطي في سانتا باربارا عام 1969 في تعزيز الوعي البيئي، مما دفع الكونغرس إلى إدخال تعديلات صارمة على التشريعات البيئية، هذه الأحداث المتتالية سلطت الضوء على الكوارث البيئية في أمريكا، مما أدى إلى استحداث تشريعات جديدة توزعت بين عدة وكالات حكومية⁽²⁾.

كما تعد الولايات المتحدة واحدة من أكبر المصدرين للانبعاثات نتيجة لاستهلاك الطاقة (الشكل رقم 1) ، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة استهلاك الطاقة المتجددة ارتفاعاً

تاريخيًا لتصل إلى 8.711% في عام 2020، مع زيادة بنسبة 100% من عام 2000 إلى عام 2018، ومع ذلك، تبقى الولايات المتحدة من بين أكبر الدول المصدرة للانبعاثات مما يثير تساؤلات حول تأثير النمو الاقتصادي على جودة البيئة وأمن الطاقة، وفي ظل التطور الصناعي، أصبح تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة ضرورة ملحة، حيث يمكن أن يؤدي تجاهل العوامل البيئية إلى أضرار جسيمة في النظام البيئي⁽³⁾.

الشكل (1) يوضح صافي الانبعاثات للغازات الدفيئة للولايات المتحدة الأمريكية



Source: UNFCCC, "the united states of america nationally determined contribution 2 reducing greenhouse gases in the united states: a 2035 emissions target", (Bonn: 2024), p3.

وبالرغم مما تقدم فان السياسة البيئية للولايات المتحدة الأمريكية واهتمامها بقضية التغير المناخي تختلف من ادارة لآخرى حسب طبيعة الادارة الحاكمة ومثال ذلك ادارة اوباما تبذل جهوداً لمعالجة تغير المناخ من خلال السلطة التنفيذية، واقترحت معايير صارمة بشكل متزايد بشأن الاقتصاد في استهلاك الوقود في السيارات، كما اقترحت إدارة أوباما في عام 2014 خطة الطاقة النظيفة (CPP)، وهي محاولة للسيطرة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، من مولدات الكهرباء القائمة على الوقود الأحفوري بموجب سلطة قانون الهواء النظيف، ومع انتخاب الرئيس ترامب، اختفى دعم السلطة التنفيذية لسياسة تغير المناخ. في مارس/آذار 2017، أصدر الرئيس ترامب تعليماته إلى وكالة حماية البيئة "بأن تقوم في أقرب وقت ممكن بتعليق أو مراجعة أو إلغاء" اتفاقية حماية البيئة، وفي حزيران عام

2017، أعلن الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة ستسحب من اتفاقية باريس الموقعة في كانون الأول عام 2015، والتي تعهدت فيها 195 دولة بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة⁽⁴⁾. ويمكن القول أن سياسات ترامب تجاه تغير المناخ قامت في الأساس على محاولة القضاء على إرث سياسات أوباما المناخية، وقد تدرجت هذه السياسات من محاولة التأثير على الوعي العام بقضية تغير المناخ من خلال المعلومات التي قد يتيحها موقع البيت الأبيض، ثم محاولة إلغاء التشريعات والإجراءات التي اتخذتها إدارة أوباما، فإلى اتخاذ إجراءات تتعلق بالجوانب المؤسسية مثل تخفيض عدد العاملين في وكالة حماية البيئة فضلاً عن تعيين مسؤولين متشككين في تغير المناخ في مواقع حكومية مهمة، مع تخفيض التمويل المتعلق بتغير المناخ، ثم تنويع هذه السياسات بالانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ⁽⁵⁾، وانسحبت الولايات المتحدة رسمياً من اتفاقية باريس للمناخ، تنفيذاً لتعهد الرئيس دونالد ترامب وكان ترम्ب قد أعلن عن نيته الانسحاب في عام 2017، بحجة أن الاتفاق يضر بالاقتصاد الأمريكي⁽⁶⁾.

وبالرغم أهمية الولايات المتحدة الأمريكية كداعم رئيسي لجهود مكافحة التغير المناخي، يختلف دورها بناءً على توجهات الإدارة السياسية وأجندة الحزب الحاكم، سواء في السياسات الداخلية أو الخارجية منذ تولي جو بايدن الرئاسة في 2020، تبنت الإدارة الديمقراطية سياسات لتعزيز الأهداف المناخية والوفاء بالالتزامات الدولية ومع ذلك، تواجه هذه السياسات تحديات في صياغتها وتنفيذها، بالإضافة إلى تأثيرها على الرأي العام⁽⁷⁾.

2.1. دور الولايات المتحدة الأمريكية في التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي: بدأت ملامح الاهتمام الأمريكي بقضايا البيئة من خلال سن قوانين تهدف لتحسين جودة الهواء، مثل "قانون الهواء النظيف"، ومع تصاعد الوعي الدولي والمحلي بقضايا المناخ، بدأ التوجه الفيدرالي نحو تغير المناخ يبرز في عهد الرئيس ريغان "1981-1989"، اذ تبني ريغان بروتوكول مونتريال الذي يسعى إلى التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون في ضوء تحليل التكلفة والفائدة (توفير المال)، وفي عهد بوش الأب "1989-1993"، واجهت الولايات المتحدة ضغوطاً دولية متزايدة، خاصة في مؤتمر نورديك، حيث رفضت تحديد أهداف خفض الانبعاثات، مبررة ذلك بصرامة المقترحات وعدم مراعاتها للظروف الوطنية، هذا الموقف المحافظ ظهر لاحقاً في تأكيدها على مبدأ "المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة" بالتعاون مع الصين، داعية إلى تعزيز البحث العلمي وتطوير استراتيجيات وطنية مع رقابة

محلية بدلاً من الالتزامات الدولية الصارمة⁽⁸⁾. أما إدارة جورج دبليو بوش (2001-2009)، التي كان يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها الإدارة الأكثر معاداة للبيئة في تاريخ الولايات المتحدة الوقت ويعود ذلك جزئياً إلى سجلها في إنكار أهمية تغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية وعرقلة الإجراءات الفيدرالية للتعامل معه⁽⁹⁾.

غير الرئيس باراك أوباما مسار السياسة المناخية الأمريكية بشكل ملحوظ مقارنةً بسابقه، حيث منح الولايات المتحدة دوراً محورياً في مفاوضات المناخ الدولية، واعتمد أوباما نهجاً دبلوماسياً فاعلاً سعى من خلاله لإقناع الدول المترددة، بما في ذلك الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، في خفض الانبعاثات، وقد توجت هذه الجهود باتفاق كوبنهاغن عام 2009 الذي شكل مرحلة انتقالية نحو إطار جديد للتعامل مع تغير المناخ، وأكد على ضرورة الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بأكثر من درجتين مئويتين⁽¹⁰⁾.

تبنى الرئيس دونالد ترامب، منذ بداية ولايته سياسة مناهضة للتعاون الدولي في مجال المناخ، حيث أعلن في 1 حزيران من العام 2017 من حديقة الورود بالبيت الأبيض انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس، متوقفاً عن تنفيذ المساهمة المحددة وطنياً (NDC) والمشاركة في صندوق المناخ الأخضر، مبرراً قراره بالسعي لحماية الاقتصاد الأمريكي، مدعياً أن الالتزام بالاتفاقية قد يؤدي إلى فقدان 2.7 مليون وظيفة بحلول العام 2025، و6.5 مليون وظيفة صناعية بحلول العام 2040، إلى جانب تقليص إنتاج الفحم بنسبة 86٪، والغاز الطبيعي بنسبة 31٪، وخسارة 3 تريليونات دولار من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹¹⁾.

عاود الرئيس جو بايدن الانضمام إلى اتفاق باريس للمناخ في اليوم الأول من توليه منصبه، فاستعاد بذلك قيادة الولايات المتحدة على الساحة الدولية وأعاد تثبيت موقفه إزاء معالجة أزمة المناخ في الداخل والخارج، ويقوم الرئيس بايدن في اليوم الأول من النسخة السادسة والعشرين من مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي يجمع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ، بتحديد الخطوات الجريئة التي تتخذها إدارته ضمن نهجه الحكومي الكامل لمكافحة تغير المناخ، ويؤكد كيف أن الإجراءات الجريئة تؤدي إلى تحقيق ازدهار اقتصادي والسلام والأمن، ويدعو كافة الدول في مختلف أنحاء العالم إلى زيادة طموحها ومواجهة هذا التهديد الوجودي في خلال هذا العقد الحاسم⁽¹²⁾.

ترى إدارة بايدن أن تغير المناخ قضية أمن قومي، ما جعل القيادة الأمريكية في التعاون الدولي في هذا المجال أمراً ذا أهمية كبيرة وعين جون كيري مبعوثاً رئاسياً خاصاً

للمناخ، مما أشار إلى عودة الولايات المتحدة للمشاركة في جهود المناخ العالمية، وفي قمة المناخ التي عقدها بايدن في نيسان عام 2021 كانت بداية للقيادة الأمريكية الجديدة، ورأى المجتمع الدولي في ذلك فرصة لإعادة تعريف معايير التعاون المناخي، ومع ذلك، تبقى قدرة إدارة بايدن على التعاون المناخي مع المنافسين، مثل الصين، محل شك، خاصة بعد الفراغ الذي خلفه غياب القيادة الأمريكية في السنوات الأخيرة⁽¹³⁾.

أعلنت إدارة الرئيس جو بايدن عن سلسلة من الإجراءات للحد من انبعاثات غاز الميثان، بدأت بإطلاق "التعهد العالمي لغاز الميثان" خلال قمة المناخ COP26 التي عقدت في عام 2021، حيث كان بايدن من بين أبرز القادة الذين أطلقوا هذه المبادرة، واعتباراً من كانون الأول عام 2023، كانت 155 دولة قد وقّعت على التعهد، متعهدّة بخفض انبعاثات الميثان العالمية بنسبة لا تقل عن 30% بحلول عام 2030، وفي 12 كانون الثاني عام 2024، اقترحت وكالة حماية البيئة الأمريكية قواعد لتنفيذ رسوم على انبعاثات غاز الميثان، ضمن جهود تعزيز الرقابة على صناعة النفط والغاز، وقد اعتُبرت خطة بايدن المناخية الأكثر طموحاً مقارنة بأي مرشح رئاسي أمريكي سابق الشكل رقم (2)⁽¹⁴⁾.

وتميزت الولاية الثانية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب باتجاه واضح نحو تقليص الالتزامات البيئية وتفكيك العديد من السياسات المناخية التي كانت قائمة، مما أثر بشكل مباشر على الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ، واستندت سياساته إلى رؤية اقتصادية تضع الأولوية للنمو الصناعي والاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، على حساب الالتزامات البيئية الدولية. ومن أبرز القرارات المؤثرة في السياسات المناخية للرئيس ترامب خلال ولايته الثانية مايلي:

أ- الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ:

اعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في كانون الثاني عام 2025، وذلك بعد توليه الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً عن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ، ويمثل ذلك رسالة واضحة وهي أن الأولوية للاقتصاد الأمريكي على حساب الالتزامات البيئية العالمية⁽¹⁵⁾.

ب- التوسع في استخدام الوقود الاحفوري (النفط والغاز):

ركزت سياسة ترامب على زيادة استخراج النفط والغاز داخل الولايات المتحدة، مع استخدام النفوذ الأمريكي في مجالات مثل التعريفات الجمركية والمساعدات العسكرية لتشجيع دول أخرى، مثل اليابان وأوكرانيا، على تعزيز اعتمادها على الوقود الاحفوري، وفي

إفريقيا، شجعت إدارته على العودة لاستخدام الفحم كمصدر للطاقة، رغم كونه من أكثر أنواع الوقود الأحفوري تلوثاً⁽¹⁶⁾.

ب- الغاء تفويض انتاج السيارات الكهربائية:

ألغى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" أمراً تنفيذياً أقره سابقه "جو بايدن" بزيادة حصة المركبات الكهربائية من إجمالي مبيعات السيارات إلى 50% بحلول عام 2030، وأصدر "ترامب" عقب توليه السلطة أمراً تنفيذياً بوقف إنفاق الأموال المتبقية من حزمة تمويلات بقيمة 5 مليارات دولار لإنشاء محطات شحن للسيارات، وأمر كذلك بإعفاء الولايات من قواعد إلزامها بتبني السيارات عديمة الانبعاثات بحلول عام 2035 وذكر "ترامب" خلال حفل تنصيبه أمس، أن الولايات المتحدة لن تُدمر صناعاتها بيديها بينما تستمر الصين في تلويث المناخ دون عقاب⁽¹⁷⁾.

ت- قرار ترامب بوقف مشاريع الرياح البحرية:

في كانون الثاني عام 2025، أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمراً تنفيذياً يقضي بعدم منح التصاريح والموافقات الفيدرالية لمشاريع طاقة الرياح البحرية، مما أدى إلى توقف العديد من المشاريع الكبرى، مثل مشروع "Empire Wind" التابع لشركة Equinor قبالة سواحل نيويورك، والذي كان من المتوقع أن يزود أكثر من 500,000 منزل بالكهرباء النظيفة، يُعد هذا القرار انتكاسة كبيرة لجهود الولايات المتحدة في مكافحة التغير المناخي، حيث أن طاقة الرياح البحرية تُعتبر من المصادر الحيوية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. توقف هذه المشاريع يُهدد بتحقيق أهداف خفض الانبعاثات بنسبة 50% بحلول عام 2030، كما يُعرض الولايات المتحدة لفقدان ريادتها في مجال الطاقة المتجددة لصالح دول أخرى مثل الصين والدول الأوروبية⁽¹⁸⁾.

الشكل (2) يوضح مدى التباين في الادارات الامريكية من خلال مستويات الغازات الدفيئة:



Surce: Umair Irfan, "Joe Biden's Enormous, Contradictory, and Fragile Climate Legacy," Vox, July 23, 2024, in: <https://www.vox.com/climate/362478/joe-biden-climate-change-legacy>

يتضح من تتبع سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة أن مساهمتها في مواجهة التغير المناخي العالمي شهدت تذبذباً ملحوظاً، يعكس الانقسام السياسي الداخلي، فقد بدأت بوادر الاهتمام في عهد ريغان من خلال توقيع بروتوكول مونتريال، وبرز باراك أوباما بدور فاعل أعاد للولايات المتحدة مكانتها في المفاوضات المناخية الدولية، بخلاف إدارة ترامب التي انسحبت من اتفاقية باريس وقلصت الجهود البيئية، أما إدارة بايدن، فقد أعادت الزخم للسياسة المناخية الأمريكية، ووصفت خططها بأنها الأكثر واقعية حتى الآن، ما يعكس عودة جادة لدور الريادة العالمية في مواجهة الأزمة المناخية.

2. السياسة البيئية الصينية ودورها في التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي

تعد الصين من أكبر الدول الصناعية في العالم، وقد واجهت في العقود الأخيرة تحديات بيئية متزايدة نتيجة النمو الاقتصادي السريع والتوسع الحضري، ومع تصاعد آثار التغير المناخي عالمياً، بدأت الصين في تبني سياسات بيئية تهدف إلى الحد من التلوث وتقليل الانبعاثات، وقد شهدت هذه السياسات تطوراً ملحوظاً مع تزايد الوعي المحلي والدولي بخطورة التغيرات المناخية.

1.2. طبيعة السياسة البيئية الصينية:

تعد جمهورية الصين الشعبية من أكثر الدول الآسيوية تعرضاً للكوارث البيئية، خاصة في مجال تلوث الهواء الناجم عن أولوية الصناعة على حساب البيئة، إذ تؤدي هذه المشكلة إلى ظواهر مثل الضباب الدخاني الذي يؤثر على صحة المواطنين ويعطل الحركة الجوية، ورغم نفي الحكومة الصينية وجود التلوث، تكشف السفارة الأمريكية عن جودة الهواء في الصين، مما يضغط على الصين لتحسين الوضع البيئي، ورغم تحقيقها نمواً اقتصادياً سريعاً، فإن ذلك أدى إلى تدهور البيئة.⁽¹⁹⁾

فإن اهتمام الصين في البيئة يعود إلى السبعينيات بعد مؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهولم عام 1972، حيث تم إنشاء المكتب الوطني لحماية البيئة في 1974، وتم تطوير

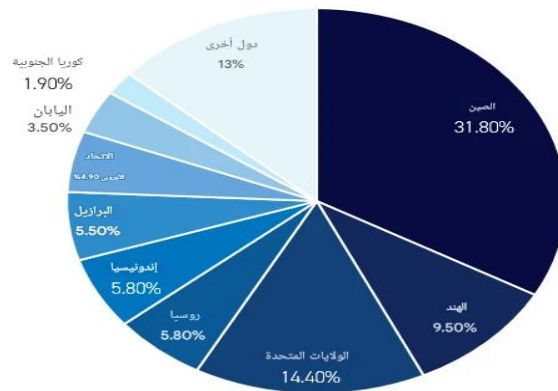
النظام البيئي تدريجياً من خلال إصدار القوانين واللوائح البيئية، بدءاً من قانون حماية البيئة لعام 1979، وفي 1984، تم تحديد حماية البيئة كسياسة وطنية أساسية، ومع مرور الوقت، تم إنشاء العديد من القوانين البيئية واللوائح التنفيذية والمعايير في مختلف القطاعات، اذ شهدت الصين تعزيزاً كبيراً في البيروقراطية البيئية، حيث ارتفع عدد الموظفين في القطاع البيئي بشكل كبير من 88,000 في 1995 إلى 160,000 في 2004⁽²⁰⁾.

وعلاوة على ذلك، تتميز السياسة الصينية بالمركزية الشديدة، حيث يتبنى القادة توجهات معينة ويتم تعميمها على الحزب والشعب وقد تميز الرئيس الحالي شي جين بينج بتركيزه على حماية البيئة، وهو ما يختلف عن القادة السابقين الذين اهتموا فقط بالتنمية الاقتصادية، وكان اهتمامه بالبيئة بدأ منذ مرحلة ما قبل توليه السلطة، حيث نشر بين العامين 2000 و2007 العديد من المقالات التي تناولت أهمية الحفاظ على البيئة، وهو أمر كان غير شائع بين المسؤولين الحزبيين في ذلك الوقت⁽²¹⁾.

تعد الصين من أكبر الدول المصدرة لغازات الاحتباس الحراري، وقد تعرضت لضغوط من الولايات المتحدة وأوروبا بشأن سياستها المناخية منذ اتفاق باريس للمناخ في العام 2015، ورغم هذه الضغوط، يؤكد القادة الصينيون أنهم يضعون مبادرات خاصة للتعامل مع التحديات المناخية دون إملاءات من الغرب، وفي 2016، أشار الرئيس الصيني إلى أن الحفاظ على البيئة هو السبيل لضمان استمرار النمو التنموي، ومنذ عام 2011، وضعت الصين سياسات لتقليل تأثيرات تغير المناخ، مثل خفض كثافة الطاقة والكربون، كما تعهدت الصين بتحقيق ذروة انبعاثات الكربون في عام 2030، والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060، وهو إطار زمني طموح مقارنة بالدول الأخرى⁽²²⁾.

الشكل رقم (3) يوضح اجمالي انبعاثات الكربون للصين عام 2023

انبعاثات الكربون العالمية حسب الدولة 2023



المصدر: سيجما إيبرت 2023

Source: "From Pilot to Powerhouse: The Evolution of China's Carbon Emissions Trading System," KraneShares, accessed 19 April 2025, in: <https://2u.pw/YgvxY>.

كما تبنت الحكومة الصينية مجموعة سياسات متوازنة للتكيف مع تبعات تغير المناخ غطت البنية التحتية والغابات والمراعي والرعاية الصحية والموارد المائية والزراعة والمدن، وأدرجت الصين خططاً لتعزيز المرونة البيئية وجعل أنظمتها البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية أكثر قدرة على مقاومة التغير المناخي، والتعايش مع تبعات التغير المناخي في "الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ 2035 التي صدرت عام 2022⁽²³⁾.

2.2. دور الصين في التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي:

عززت الصين جهودها البيئية الدولية بشكل ملحوظ، حيث شاركت في مؤتمر البيئة والإنسان عام 1972، ووقعت أكثر من 30 اتفاقية دولية لحماية البيئة، وفي عام 1992 شاركت في مؤتمر ريو للبيئة والتنمية وأصدرت "إعلان بكين" لتنسيق مواقف الدول النامية حول البيئة والتنمية، بعد ذلك وضعت خطة الصين في القرن الحادي والعشرين بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصين كانت أول دولة نامية تضع برنامجاً لمواجهة تغير المناخ، ووقعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992، التي دعت إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وفي عام 1997، شاركت في مؤتمر كيوتو الذي تضمن التزامات إلزامية للحد من الانبعاثات⁽²⁴⁾.

شاركت الصين بشكل إيجابي في العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة حول تغير المناخ، حيث ساهمت في تشكيل خريطة طريق بالي في عام 2008 وفي مفاوضات كوبنهاغن عام 2009، وكان لها دور حاسم في الوصول إلى توافق بين الأطراف، وفي عام 2013، أصدرت الصين "الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ" خلال مؤتمر وارسو، وفي عام 2014، أعلنت مع الولايات المتحدة عن أهداف مشتركة لمواجهة تغير المناخ بعد عام 2020، كما عملت الصين على تعديل وتطوير قوانين حماية البيئة مثل قانون الاقتصاد في الطاقة والطاقة المتجددة⁽²⁵⁾.

عملت الصين على تعزيز التعاون الدولي في مكافحة تغير المناخ، حيث تعهدت في عام 2021 بوقف بناء محطات توليد الطاقة بالفحم في الخارج وحققت تقدماً كبيراً في تقنيات

الطاقة المتجددة، مما خفض تكلفة توليد طاقة الرياح بنسبة 80% والطاقة الكهروضوئية بنسبة 90%. حتى حزيران عام 2023، وقعت الصين 46 مذكرة تفاهم مع 39 دولة نامية وأطلقت أكثر من 70 مشروعاً لمكافحة تغير المناخ، فضلاً عن تدريب 2300 مسؤول وفني في هذا المجال⁽²⁶⁾.

على الصعيد الدولي، تشارك الصين بشكل متزايد في إدارة الطاقة والمناخ، وبعد انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس، أتاحت لها الفرصة لتولي دور القيادة في القضايا المناخية العالمية. ورغم أن هذا الدور يعد جذاباً لبناء الثقة والقوة الناعمة، إلا أن الصين كانت حذرة في الاضطلاع به، مفضلة الدعوة إلى اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف، ورغم ذلك، تبقى هناك شكوك بشأن التزامات الصين وقيادتها المحتملة، حيث تعكس التزاماتها المحدودة خطاباً أمنياً يركز على تأمين التنمية الاقتصادية والشرعية.⁽²⁷⁾

منذ بداية مشاركتها في مفاوضات تغير المناخ في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، شهدت مواقف الصين تغييرات وتطورات ملحوظة، في البداية، كانت الحكومة تركز على نمو الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الصناعات الثقيلة كثيفة الطاقة دون الاهتمام بتخفيف الانبعاثات، مما ساعد في إبرام اتفاق باريس عام 2015، رغم أن الصين لا تزال ترفض الأهداف الملزمة لخفض الانبعاثات، فإن مواقفها تجاه المناخ أصبحت أكثر مرونة وتعاوناً، ويعزى هذا التغيير إلى عدة عوامل، مثل المصلحة الوطنية ومبدأ العدالة الذي يؤثر في مشاركة الصين في المسؤولية العالمية لمكافحة تغير المناخ.⁽²⁸⁾

وعلى الرغم من أن الصين واجهت ضغوطاً دولية بشأن مساهماتها في مكافحة تغير المناخ في عام 2015، إلا أنها نجحت في التوازن بين دورها القيادي مع الولايات المتحدة من جهة، وقيادتها لدول الجنوب العالمي من جهة أخرى، وفي العامين 2024 و2025، تسعى الصين إلى صياغة موقف مركب يحافظ على مصالحها ويعكس دعمها للدول النامية، ويبقى اهتمامها بالمساهمة "غير المالية" كحل وسط يضمن مكانتها كقائد مناخي عالمي.⁽²⁹⁾

أولت الصين اهتماماً كبيراً بالتعاون الدولي في مجال المناخ، حيث ساهمت بشكل كبير في آلية التنمية النظيفة بين 2005 و2014، ما أتاح لها الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا منخفضة الكربون، وتوفير فرص عمل وتعليم حول تغير المناخ، خاصة في المناطق الريفية مثل سيتشوان، هذه المشاريع حسّنت ظروف الأسر الفقيرة وزادت من قدرتها على التكيف مع المخاطر المناخية. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها البلدان النامية في الوصول إلى التمويل المناخي، تواصل الصين تعزيز تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية لتحقيق تكامل

أفضل بين التعاون المناخي الدولي والجهود المحلية، وفيما يتعلق بالتكيف مع المناخ، تعتمد الصين على استراتيجيات محلية مخصصة تتناسب مع تنوع المناطق والشرائح السكانية، مع التأكيد على تجنب السياسات غير التكيفية التي قد تزيد من عدم الإنصاف.⁽³⁰⁾

واستنتاجاً لما سبق، يمكن القول ان السياسات البيئية الصينية شهدت تطوراً ملحوظاً، مما يعكس التزامها المتزايد بمواجهة تغير المناخ على الصعيدين المحلي والدولي، ومن خلال المشاركة الفعالة في الاتفاقيات العالمية، مثل اتفاقية باريس، رسّخت الصين مكانتها كلاعب محوري في جهود التعاون الدولي، ورغم التحديات المستمرة، تُبرز استثماراتها في الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء ريادتها في مجال الاستدامة العالمية، وتُظهر إجراءات الصين أن التقدم في العمل المناخي الهادف يتطلب إصلاحات وطنية ومشاركة دولية فاعلة.

3. السياسة البيئية الهندية ودورها في التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي

تعد السياسة البيئية في الهند جزءاً أساسياً من استراتيجياتها الوطنية لمواجهة التحديات البيئية وتغير المناخ وقد مارست الهند دوراً في التعاون الدولي من خلال مشاركتها في المبادرات العالمية لمكافحة تغير المناخ، مما يعكس التزامها بمسؤولياتها تجاه البيئة العالمية، اذ تهدف السياسة البيئية الهندية إلى تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

1.3. طبيعة السياسة البيئية الهندية:

تعد السياسات البيئية في الهند عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المتزايدة، حيث تأسست وزارة البيئة والغابات في عام 1980، ما شكل نقطة تحول للاعتراف بأهمية قضايا البيئة، ومنذ ذلك الحين، وضعت الهند قوانين وتشريعات بيئية رئيسية مثل قانون المياه والهواء، إلى جانب الالتزامات الدولية، لتنظيم ومعالجة التلوث وحماية الموارد الطبيعية، كما توازن السياسات البيئية الهندية بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، من خلال نهج استباقي يخفف من تأثيرات التطور الصناعي على البيئة⁽³¹⁾.

فإن الهند تتمتع بتاريخ طويل من التشريعات البيئية، حيث توجد نحو 200 قانون تهدف لحماية البيئة، بدءاً من قانون المياه عام 1974 وقانون الهواء عام 1981، وقد أسست الحكومة المجلس المركزي لمكافحة التلوث (CPCB) لتنفيذ السياسات وجمع البيانات، بالإضافة إلى إنشاء مجالس مراقبة في الولايات. تشمل السياسات الرئيسية

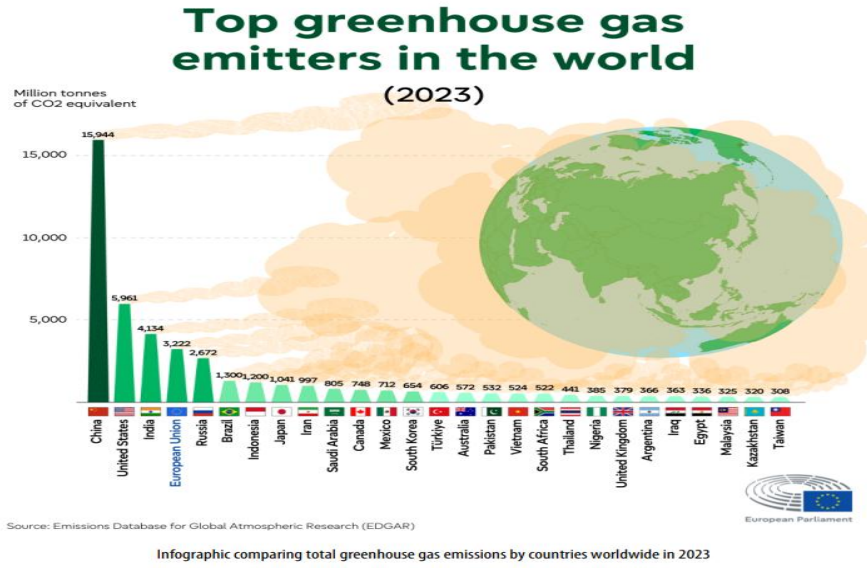
سياسة الغابات الوطنية 1988، وسياسة مكافحة التلوث 1992، واستراتيجية الحفاظ الوطنية⁽³²⁾.

فضلاً عما تقدم فإن الضغط السكاني والتنمية الصناعية المتسارعة، جعلت الهند تواجه تحديات بيئية كبيرة نتيجة لإنتاج التجمعات الصناعية كميات هائلة من النفايات السامة التي غالباً ما تلوث الأنهار والبحيرات والغابات، ورغم وجود قوانين بيئية، إلا أن ضعف التنفيذ ونقص الموارد البشرية والمالية يعوق عمل مجالس مكافحة التلوث، إذ تسبب الأنشطة البشرية غير المدروسة في تدهور البيئة، ما يهدد التنمية المستدامة في البلاد، وتشمل أبرز القضايا البيئية في الهند تلوث الهواء، استنزاف الموارد المائية، وفقدان التنوع البيولوجي، مما يعيق نمو الهند ويهدد مستقبلها⁽³³⁾.

أدى النمو الاقتصادي السريع في الهند بعد تحرير الاقتصاد في عام 1991 إلى ضغوط متزايدة على الموارد الطبيعية ونوعية الهواء والماء، مما جعل السياسة البيئية قضية ملحة، فمع ازدياد التصنيع، والاحتياجات المتزايدة للطاقة، والتوسع الحضري، أصبح من الضروري معالجة التحديات البيئية، مثل التدهور البيئي والمخاطر الصحية، وعلى الرغم من تطور السياسات البيئية هناك حاجة إلى مزيد من الفهم حول الركود والتغيرات في هذه السياسات، وأثر الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في تشكيلها، إذ يواجه الاقتصاد الهندي تحديات بيئية مشابهة لتلك التي تواجهها البلدان الصناعية، ومع ذلك، يوفر النمو الاقتصادي فرصاً لتحقيق استدامة بيئية أكبر من خلال الابتكار التكنولوجي⁽³⁴⁾.

تعد الهند ثالث أكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفيئة في العالم (الشكل رقم 4)، لكن نصيب الفرد من الانبعاثات في الهند يعد الأقل بين دول مجموعة العشرين، وفقاً للبيانات، تمتلك الهند انبعاثات أكثر قليلاً من الاتحاد الأوروبي، لكن نصيب الفرد فيها لا يتعدى ثلث نصيب الفرد في الاتحاد الأوروبي وفي المقابل، تمتلك الولايات المتحدة أكثر بسبع مرات من انبعاثات الفرد مقارنة بالهند، وبالنظر إلى أن الهند بدأت عملية التنمية الاقتصادية الحديثة في وقت متأخر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، فإن حصتها في الانبعاثات التاريخية العالمية للغازات الدفيئة تظل صغيرة حيث تقدر بنحو 3% فقط⁽³⁵⁾.

الشكل (4) أعلى مصادر انبعاث الغازات الدفيئة في العالم (2023)



Source: european parliament, (greenhouse gas emissions by country and sector (infographic) , (Brussels: 2024), p6.

يوضح الشكل اعلاه اعلى الدول انبعاثاً للغازات الدفيئة في العالم وتحتل الهند المركز الثالث في قائمة الدول الاكثر انبعاثاً للغازات الدفيئة.

اتخذت الهند خطوات هامة لتعزيز التعاون البيئي العالمي من خلال تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، مما يعكس التزامها بالتنمية المستدامة، ورغم هذه الإنجازات، فإن تنفيذ السياسات البيئية يواجه تحديات مثل ضعف التنفيذ، نقص المعرفة العامة وحاجة أكبر للتعاون بين الوكالات، إضافة إلى ذلك، فإن الهند تواجه صعوبات خاصة نتيجة لعدد سكانها الكبير والنمو الصناعي والتحضر، وللتعامل مع هذه التحديات يتعين على الهند تعزيز هياكلها المؤسسية، تشجيع المشاركة العامة، وضمان تنفيذ القوانين البيئية بشكل فعال⁽³⁶⁾.

2.3. دور الهند في التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي: حافظت الهند على نهج ثابت في مفاوضات المناخ، بدءاً من التأكيد على "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، التي أكدت على ضرورة أن تتحمل البلدان المتقدمة مسؤولية أكبر بسبب مساهمتها التاريخية في المشكلة، هذا الموقف تجسد في مفاوضات بروتوكول كيوتو حيث سعت الهند لبناء تحالف من البلدان النامية لدعم هذا المبدأ، وعلى مر العقود، واصلت الهند الدفاع عن هذا الموقف، رغم الضغط المتزايد من الدول المتقدمة لتوسيع الالتزامات⁽³⁷⁾.

كانت الهند واضحة في رغبتها في لعب دور نشط في المناقشات الدولية حول تغير المناخ بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989 بشأن ضرورة إعداد "اتفاقية إطارية"، وفي "مؤتمر مجموعة مختارة من البلدان النامية حول القضايا البيئية العالمية" في نيودلهي عام 1990، نجحت الهند في تأكيد مواقفها الأساسية، التي تتضمن أن المسؤولية الرئيسية لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة تقع على الدول المتقدمة، وأن البلدان النامية تحتاج إلى المزيد من الانبعاثات لتحقيق التنمية، كما دعت إلى ضرورة نقل التكنولوجيا والتمويل إلى الدول النامية و ساهمت الهند في تشكيل ملامح المفاوضات الدولية، مع التأكيد على "المسؤوليات المشتركة" بين الدول المتقدمة والنامية⁽³⁸⁾.

تُشكل مشاركة الهند في الخطاب المناخي العالمي من خلال فهمها العلمي للتأثيرات السلبية لتغير المناخ على بيئتها واقتصادها تعتمد الهند على مبادئ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والعدالة المناخية، مع تبني نهج مرن بشأن تخفيضات الانبعاثات. على مدى العقود الثلاثة الماضية، أصبحت الهند قائداً عالمياً في العمل المناخي، حيث توازن بين أهدافها الإنمائية المحلية والإجراءات الضرورية للوفاء بالتزاماتها المناخية⁽³⁹⁾.

تلتزم الهند باتفاقيات المناخ الدولية وتسعى لتحقيق أهدافها في مواجهة التغيرات المناخية، كونها واحدة من أكبر المساهمين في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بسبب كثافة سكانها واقتصادها الناشئ، اذ تتبع الهند سياسة متوازنة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية شعبها، مع تقليل انبعاثاتها الكربونية. قامت الحكومة الهندية باتخاذ إجراءات لتعزيز الاستدامة البيئية، مثل الحد من التلوث وزيادة استخدام الطاقة المتجددة. تشارك الهند في اتفاقيات دولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس⁽⁴⁰⁾.

في التسعينيات، اعتبرت الهند تغير المناخ قضية دبلوماسية ذات طابع أخلاقي، حيث ربطت المشكلة بمسؤولية البلدان المتقدمة عن تراكم الغازات الدفيئة بسبب انبعاثاتها العالية، هذا الموقف شكّل سياساتها المناخية على المستويين الدولي والمحلي، ومع مرور الوقت وفي السنوات التالية، واجهت الهند ضغوطاً دولية لتقليل الانبعاثات، وأصدرت خطة العمل الوطنية لمواجهة تغير المناخ عام 2008 ثم تحديثها في 2022 لتتماشى مع اتفاقية باريس مستهدفة الوصول إلى صافي صفر انبعاثات بحلول 2070.⁽⁴¹⁾

وبالإضافة لما تقدم فإن سياسة الهند المناخية شهدت تحولاً مهماً قبل مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس عام 2015، بدلاً من رفض التوقيع على اتفاقية عالمية كما كان

متوقعًا، أعلنت الهند عن مساهماتها المحددة وطنيًا قبل شهرين من المؤتمر وفي نهاية المطاف، وقعت الهند وصدقت على اتفاقية باريس في عامي 2015 و2016 على التوالي⁽⁴²⁾. كما قدمت الهند التزامات كبيرة للتصدي لتغير المناخ فهي موقعة على اتفاقية باريس ووضعت أهدافًا في مساهماتها المحددة وطنيًا (NDCs) تشمل خفض كثافة انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 33-35% بحلول 2030، وتحقيق 40% من قدرة الطاقة الكهربائية من مصادر غير أحفورية بحلول 2030، وزيادة الغطاء النباتي لامتناس 2.5 إلى 3 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول 2030، وفي مؤتمر COP26 عام 2021، قدمت الهند التزاماتها، بما في ذلك زيادة قدرة الطاقة غير الأحفورية إلى 500 جيجاوات وتلبية 50% من احتياجات الطاقة من المصادر المتجددة، كما حددت الهند هدفًا لتحقيق صافي انبعاثات صفيرية بحلول 2070⁽⁴³⁾.

دور الهند في مواجهة تغير المناخ يتسم بالالتزامات المتزايدة والمشاركة الفاعلة في المعاهدات الدولية اذ بدأت الهند رحلتها مع المناخ عندما صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992، مما وضعها في مسار المشاركة العالمية في هذا المجال وفي عام 1997، دعمت الهند بروتوكول كيوتو وفي عام 2015، قدمت التزامات طموحة بموجب اتفاق باريس، ثم في مؤتمر (COP26) في 2021، تعهدت الهند بتحقيق صافي انبعاثات صفيرية بحلول عام 2070، وزيادة كبيرة في القدرة على إنتاج الطاقة المتجددة وقدمت الهند أيضًا مبادرة LiFE (حياة بيئية مستدامة)، التي تشجع على أسلوب حياة صديق للبيئة⁽⁴⁴⁾.

واستناداً لما تقدم، تعد السياسة البيئية الهندية حجر الزاوية في جهود الهند لمواجهة التغير المناخي حيث توازن بين الطموحات الاقتصادية والتنموية مع الالتزامات المناخية الدولية، فمن خلال التزامها باتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة، تسعى الهند إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل التكنولوجيا والتمويل مع الدول المتقدمة كما تعمل على تنويع مصادر الطاقة وتوسيع استخدام الطاقة النظيفة لتحقيق أهدافها المناخية.

الخاتمة:

إن السياسات البيئية الوطنية تمثل عنصراً حاسماً في دفع أو عرقلة جهود التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي، فقد أظهرت حالات كل من الولايات المتحدة، الصين، والهند مدى التفاوت في الالتزام والفاعلية، حيث ما تزال الولايات المتحدة بحاجة إلى نهج أكثر شمولاً في التزاماتها البيئية رغم مكانتها العالمية، بينما أحرزت الصين تقدماً ملحوظاً في

مجالات الطاقة المتجددة والتخطيط البيئي، أما الهند فقد تبنت سياسات تدريجية تعكس توازنها بين التنمية والبيئة. توضح هذه النتائج أن النجاح في مواجهة التغير المناخي لا يتطلب فقط قرارات دولية، بل يعتمد بدرجة كبيرة على مدى جدية وفاعلية السياسات البيئية على المستوى الوطني. وعليه؛ فإن تعزيز الانسجام بين السياسات الوطنية والتزامات المجتمع الدولي يُعد ضرورة ملحة لضمان مستقبل بيئي أكثر استدامة.

الهوامش

(¹) european parliament, **The United States Environmental Policy In-depth analysis for the ENVI Committee**, (Brussels: 2015), p7.

(²) مرزاقه قراس، "الحوكمة البيئية في السياسة الدولية دراسة مقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي)"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2024، ص 89.

(³) Abdullah Emre caglar and authors , "The ecological footprint facing asymmetric natural resources challenges: evidence from the USA." **Environmental Science and Pollution Research**, no7 (Heidelberg :2022), p2.

(⁴) lawrence h. goulder and marc a. c. hafstead, "confronting the climate challenge u.s. policy options' (New york: columbia university press, 2017), p5.

(⁵) اسامة احمد العادلي و وليد حسن قاسم ، "قادة اليمين الشعبوي وسياسات تغير المناخ: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد دونالد ترامب"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد 23 (القاهرة: 2024)، ص 107.

(⁶) صحيفة الشرق الاوسط، "أميركا تخرج رسمياً من الاتفاق العالمي للتغير المناخي"، (لندن: 4 تشرين الثاني 2020)، في: <https://bit.ly/4jgLOLO>، تاريخ الاطلاع (2025/1/16).

(⁷) ايه بدر، " السياسات المناخية وفقاً لمقاربات ومنظور التكلفة والعائد: دراسة حالة الولايات المتحدة خلال فترة حكم إدارة بايدن"، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر ، مجلد 2 ، العدد 4 (القاهرة: 2023)، ص 65-66.

(⁸) María del Pilar Buen, "The evolution of the United States Climate Change Policies and missed leadership opportunities", **Estudios Internacionales**, no 198 (Santiago, Chile: 2021), p13.

(⁹) Riley E. Dunlap and others, "The Political Divide on Climate Change: Partisan Polarization Widens in the U.S.," **Environment: Science and Policy for Sustainable Development**, no 5 (London:2016), p4.

(¹⁰) زينب غالب جعفر، "سياسات القوى الكبرى في مواجهة التغير المناخي"، تحرير: مثنى فائق مرعي، في: "معضلة المناخ: التحدي وتعدد السياسات"، (بغداد: المعهد العراقي للحوار، 2025)، ص 273.

(¹¹) Miss Tanaporn Sawakewang, "Climate Change Under Trump Administration: An Analysis Of Domestic Politics In Foreign Policy Making", unpublished master thesis, Thammasat University, Thailand, 2021, p72-73.

(¹²) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر، "مستند وقائع: الرئيس بايدن يجدد القيادة الأمريكية على الساحة الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في دورته السادسة والعشرين"، (القاهرة: 1 تشرين الثاني 2021)، في: <https://bit.ly/3WqZRZr> ، تاريخ الاطلاع (2025\1\18).

(¹³) Hyeonjung Choi, "President Biden and climate change: policy and issues." **Social Science Research Network**, (Illinois:2021), p3.

(¹⁴) زينب غالب جعفر، مصدر سبق ذكره، ص280.

(¹⁵) تريندز للبحوث والاستشارات، "انسحاب ترامب من اتفاقية باريس: هل تدفع إفريقيا الثمن الأكبر؟"، (أبوظبي: 9 نيسان 2025)، في: <https://2u.pw/kIN3P> ، تاريخ الاطلاع (2025/5/13).

(¹⁶) Milman, Oliver, and Dharna Noor. "Trump's 'drill, baby, drill' agenda could keep the world hooked on oil and gas", *The Guardian* (London: 12 March 2025), in: <https://2u.pw/FRIJ4> , Accessed (13/5/2025).

(¹⁷) أرقام. "ترامب يُلغي خطة بايدن للتوسع في تبني السيارات الكهربائية بحلول 2030."، (الرياض: 2025)، في: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1783869> ، تاريخ الاطلاع (2025/5/13).

(¹⁸) Kates-Garnick, Barbara. "Trump's Offshore Wind Energy Freeze: What States Lose If the Executive Order Remains in Place." *The Conversation* , (Massachusetts: 12 May, 2025) in: <https://2u.pw/kS8i8> , Accessed (13/5/2025).

(¹⁹) هشام محمد بشير، "الامن البيئي في القارة الاسيوية-الصين انموذجاً"، مجلة بحوث الشرق الاوسط ، العدد 81 (القاهرة: 2022) ، ص56-57.

(²⁰) arthur p. j. mol and neil t. carter, " china's environmental governance in transition", **environmental politics**, vol. 15, no. 2 (London: 2006), p152.

(²¹) ايمان فخري، " تحديات ومحددات استراتيجية الصين لمواجهة تغير المناخ"، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة: 9 تشرين الثاني 2022)، في: <https://www.siyassa.org.eg/News/18419.aspx> ، تاريخ الاطلاع (2025\1\22).

(²²) سمرا ابراهيم محمد، "انعكاسات الموقف الصيني من قضايا البيئة على التغيرات المناخية"، مجلة افاق اسيوية ، العدد 14 (القاهرة : 2024) ، ص79.

(²³) ايمان فخري، " مسؤولية بحجم الانبعاثات: سياسات الصين المناخية وأبعادها العالمية"، مركز الامارات للسياسات وحدة دراسات الصين، (أبوظبي: حزيران 2023)، ص3.

(²⁴) سعادة فاطمة الزهرة، "التجربة الصينية في حماية البيئة"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن ، المجلد السادس ، العدد 2 (الجزائر: 2020)، ص268-269.

(²⁵) بوفراش يعقوب، "تأثير النمو الاقتصادي على البيئة في الصين 1978-2018"، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2019 ، ص240-241.

(²⁶) عادل علي ، "جهود الصين لمكافحة التغير المناخي في ضوء المشاركة بمؤتمر كوب 28 في الامارات"، موقع الصين اليوم ، (2024\9\1) ، في: <https://bit.ly/3CnIbZ5> ، تاريخ الاطلاع (2025\1\22).

(²⁷) Maria Julia Trombetta, "securitization of climate change in china: implications for global climate governance." **china quarterly of international strategic studies**, vol 5, no1 (Singapore:2019) p116.

(²⁸) xiangbai he, hao zhang, and alexander zahar, "climate change law in china in global context", (London: Routledge, 2020) , p66-67.

- (²⁹) مركز الامارات للسياسات، "جدل الخسائر والأضرار: كيف يؤثر التنافس الصيني-الأمريكي في التوافق العالمي حول صندوق التعويضات المناخي؟"، وحدة دراسات الصين ، (ابو ظبي: 9 تشرين الثاني 2023) ، ص5.
- (³⁰) جينجيوان شو، " التكيف مع تغير المناخ في الصين: نظرة خاصة على الفئات الأكثر هشاشة"، موقع حلول للسياسات البديلة .(القاهرة: 30 آب، 2022)، في: <https://bit.ly/42sojU> ، تاريخ الاطلاع (2025\1\23).
- (³¹) ravikant singh, "environmental policies in india", environmental problems protection and policies, in: (**Environmental Problems, Protection and Policies**), (Switzerland: Springer Nature, 2024), p299.
- (³²) mahesh chandra, "environmental concerns in india: problems and solutions", **journal of international business and law**, vol15, no1 (New York: 2015), p5.
- (³³) syed ussain saheb and others, "environment and their legal issues in india", **international research journal of environment sciences**, vol 1 (india: 2012), p44.
- (³⁴) natalia ciecierska-holmes and others, "**environmental policy in india**", (London: routledge studies in environmental policy, 2020), p3.
- (³⁵) international monetary fund, "**a framework for climate change mitigation in india**" (Washington: October 2023), p4.
- (³⁶) ashok kumar meena, r.k. maikhuri, "evolution of environmental laws and policies in india", **gap bodhi taru a global journal of humanities**, vol 6 (india: 2023), p116.
- (³⁷) navroz k. dubash and others, "india and climate change: evolving ideas and increasing policy engagement", **annual review of environment and resources**, no 43 (California: 2018), p409.
- (³⁸) navroz k. dubash, "**india in a warming world**", (oxford: oxford university press, 2019) , p115.
- (³⁹) Chime Youdon and Pushp Bajaj, "India's approach and position on climate change governance", **National Maritime Foundation** (New Delhi: 2022), p2.
- (⁴⁰) علي راشد بن نايع ، "التزام دول العالم بالقرارات الصادرة عن مؤتمرات المناخ: الهند والصين نموذجا"، مجلة افاق اسبوعية ، العدد 13 (القاهرة: 2023)، ص198-199.
- (⁴¹) مصطفى شلش، "الهند والتغيرات المناخية الإستراتيجيات والتحديات"، مركز الدراسات العربية الاوراسية، (القاهرة: 3 كانون الاول 2023)، في: <https://bit.ly/4hAn6bT> ، تاريخ الاطلاع (2025\1\27).
- (⁴²) axel nordenstam, "a shared understanding of india's climate policy insights from a survey of indian climate experts", **the swedish institute of international affairs**, (Stockholm: 2021), p10.
- (⁴³) radhey wadhwa, " evaluating india's climate policy action plan", Australian Institute of International Affairs, (Canberra 1 Aug 2024, in : <https://bit.ly/413jhqh> ,accessed (29\1\2025)).
- (⁴⁴) surbhi sharma and others, "ndia's diplomatic engagement in global climate change negotiations: a feminist analysis", **south india journal of social sciences**, vol 22 no3 (Andhra Pradesh: 2024), p219.